الصباح الاقتصادية
16
العدد 1750 - السنة السادسة
الاحد 26 صفر 1435 - الموافق 29 ديسمبر 2013
Sunday 29 December 2013 - No.1750 - 6th Year

تكبدها منذ بداية الشهر الجاري لينهي تعاملات الأسبوع على تباين لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة

«بيان»: السوق تمكن من وقف نزيف الخسائر

■ شهدت البورصة أداءً إيجابياً بدعم من القوى الشرائية التي شملت أسهماً عديدة سواء قيادية أو صغيرة

توزيع نسب التداول

التداول في السوق خلال الاسبوع الماضي

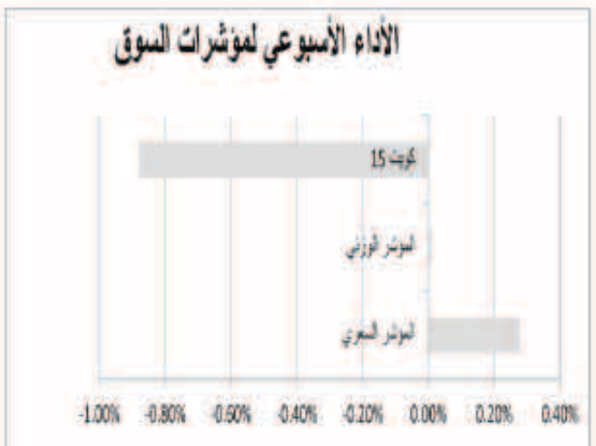

الاداء الاسبوعي

■ حالة الترقب مازالت مسيطرة على الكثير من المتداولين الذين ينتظرون إفصاح الشركات المدرجة عن بياناتها المالية

قال تقرير شركة بيان للاستثمار تمكن سوق الكويت للأوراق المالية في الأسبوع الماضي من إيقاف نزيف الخسائر التي تكبدها منذ بداية الشهر الحالي لينهي تعاملات الأسبوع على تباين لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة، حيث استطاع كل من المؤشر السعري والمؤشر الوزني أن ينهيا تداولات الأسبوع في المنطقة الخضراء بدعم من الأداء الجيد الذي سجلته معظم الأسهم التي تم التداول عليها، ولاسيما الأسهم الصغيرة منها، وسط تراجع وتيرة عمليات البيع التي ميزت تداولات السوق خلال الفترة السابقة. في حين شهدت بعض الأسهم القيادية، وخاصة أسهم قطاعات البنوك والخدمات الاستهلاكية والصناعية، عمليات جني أرباح قوية أدت إلى الحد من مكاسب السوق، وتراجع مؤشر كويت 15 بنهاية الأسبوع. وقد جاء ذلك وسط أداء اتسم بالتذبذب المحدود نتيجة استمرار حضور عمليات المضاربة في التأثير على مجريات التداول خلال معظم الجلسات اليومية من الأسبوع.

واضاف التقرير من جانب آخر، شهد الأسبوع الماضي استقالة الحكومة وصدور حكم المحكمة الدستورية ببقاء مجلس الأمة الحالي، حيث أشاع الحكم جوا من التفاؤل بين الأوساط الاستثمارية، وانعكس إيجاباً على أداء سوق الكويت للأوراق المالية، وإن بشكل نسبي، إذ من المنتظر أن يساهم هذا الحكم في استقرار البلاد سياسياً، وسط آمال بأن يتم تحقيق التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في المرحلة المقبلة.

وبين هذا وتعقد الأوساط الإستثمارية في البلاد بعض الآمال على التشكيلة الحكومية القادمة، إذ تأمل أن يتم تشكيل حكومة تكنوقراط، واختيار وزراء ذات خبرة وكفاءة قادرين على اتخاذ القرارات الجريئة، لاسيما في الوزارات المتعلقة بالشأن الاقتصادي، فيجب أن يكون الاختيار لمن أثبت جدارته في عمله، وخاصة في القطاع الخاص، ولديه سجل حافل من الإنجازات لدى المؤسسات التي سبق وتبوأ بها، كما يجب أن نبتعد قدر المستطاع عن اختيار وزراء موظفين عاشوا وترعرعوا على بيروقراطية معقدة لن تستطع أن تحقق أي تطور في أداءها نحو خدمة المواطنين، وأفضل مثال على ذلك هو تعثر خطة التنمية، فالدول المتحضرة تبحث دائما عن من تميز في أداءه وسجل أعماله ونظافة يده، وذلك لكي يستطيع أن ينتشل هذا الأداء الحكومي المتعثر لتطويره ويعمل على كفاءة إدارته؛ فالحكومة القادمة يجب عليها معالجة المشكلات والاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني منذ عدة سنوات، فليس من المعقول أن يستمر الوضع على ما هو عليه الآن، خاصة وأن الكويت قد تخلفت كثيراً عن باقي الدول المجاورة في الكثير من المجالات نتيجة ضعف الكفاءة الإدارية، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي بات السمة التي تميز الدولة في الآونة الأخيرة، فالمطلوب تغيير جذري في الفكر والنهج، وليس في الأشخاص فقط، فتعاقب الحكومات لن يفيد إذا استمر النهج الذي أثبت فشله أكثر من مرة. وما تحتاج إليه الكويت الآن هو تعاون الجميع وتضافر الجهود لكي تستطيع أن تخرج من الكبوة الاقتصادية التي لازالت تعيش فيها منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية رغم كل ما تتمتع به من موارد اقتصادية هائلة. ونأمل أن يتم التعاون المثمر بين المجلس والحكومة القادمة لما فيه مصلحة البلاد، وإقرار القوانين التي من شأنها أن تساهم في تحسين بيئة الأعمال، وتسريع طرح المشاريع التنموية التي تعطلت كثيراً بسبب الخلافات السياسية.

وأوضح على صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، فقد تباين أداء مؤشراته الثلاثة على وقع اختلاف توجهات المتداولون في السوق، حيث تمكن كل من المؤشر السعري والمؤشر الوزني من تحقيق المكاسب، وذلك في ظل عودة النشاط الشرائي مرة أخرى في السيطرة على مجريات التداول، والذي تركز بشكل أساسي على الأسهم الصغيرة، وعدد من الأسهم القيادية. في حين لم يتمكن مؤشر كويت 15 من تسجيل المكاسب الأسبوعية تحت تأثير من تراجع بعض الأسهم والتشغيلية والنقيلة، خاصة في قطاعات الخدمات الاستهلاكية والبنوك والصناعية، حيث شهدت تلك الأسهم عمليات جني أرباح أدت إلى تراجعها، وانعكست بشكل سلبي على مؤشر كويت 15 بشكل خاص.

وأوضح هذا وقد شهد السوق أداءً إيجابياً بدعم من القوى الشرائية التي شملت أسهما عديدة سواء قيادية أو صغيرة، لاسيما في قطاعي العقار والخدمات المالية، خاصة في الجلسات الأربع الأولى من الأسبوع الماضي، والتي شهدت ارتفاع المؤشر العام للسوق بشكل متواصل. من جهة أخرى، لم يسلم السوق من تأثير عمليات جني الأرباح التي كانت حاضرة في معظم الجلسات اليومية، وخاصة في جلسة التداول الأخيرة من الأسبوع، والتي شهدت اجتماع مؤشرات السوق الثلاثة على الإغلاق في المنطقة الحمراء، مما أدى إلى تخفيف مكاسب المؤشرين السعري والوزني، ودفعت مؤشر كويت 15 لتسجيل الخسائر الأسبوعية.

وأشار من جانب آخر، لازالت حالة الترقب مسيطرة على الكثير من المتداولين في السوق، والذين ينتظرون إفصاح الشركات المدرجة عن بياناتها المالية عن السنة المالية الحالية، والتي لم يتبقى على نهايتها سوى ثلاثة أيام فقط، وسط آمال كثيرة بأن تأتي تلك البيانات ضمن النطاق الإيجابي.

وبين على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نمواً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 28.51 في المئة ، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 8.19 في المئة ، ووصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 5.68 في المئة ، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2012.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 7.626.23 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 0.28 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني ارتفاعاً نسبته 0.01 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 451.86 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1.066.40 نقطة، بخسارة نسبتها 0.88 في المئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل ارتفاع المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث زاد متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 22.24 في المئة ليصل إلى 24.34 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول نمواً نسبته 32.64 في المئة ، ليبلغ 250.64 مليون سهم.

■ تسعة قطاعات يتصدرها «التأمين» سجلت نمواً في مؤشراتها وتراجعت مؤشرات الثلاثة الباقية

مؤشرات القطاعات

سجلت تسعة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نمواً في مؤشراتها، في حين تراجعت مؤشرات القطاعات الثلاثة الباقية. وجاء قطاع التأمين في مقدمة القطاعات التي سجلت ارتفاعا، حيث أقفل مؤشره عند 1.143.47 نقطة مسجلا زيادة نسبتها 3.10 في المئة . فيما شغل قطاع السلع الاستهلاكية المرتبة الثانية، حيث أقفل مؤشره عند 1.247.14 نقطة مسجلا ارتفاعاً نسبته 1.53 في المئة . في حين شغل قطاع المواد الأساسية المرتبة الثالثة، حيث أغلق مؤشره مسجلاً نمواً بنسبة 1.24 في المئة عند مستوى 1.15378 نقطة. أما أقل القطاعات تسجيلاً للارتفاع، فكان قطاع التكنولوجيا، والذي أقفل مؤشره عند 1.011.26 نقطة بنمو نسبته 0.11 في المئة .

من جهة أخرى، كان قطاع الخدمات الاستهلاكية في مقدمة القطاعات التي سجلت تراجعاً، حيث سجل مؤشره انخفاضاً نسبته 2.39 في المئة . منهيا تداولات الأسبوع عند مستوى 1.132.55 نقطة، فيما جاء قطاع الصناعية في المرتبة الثانية مع إغلاق مؤشره عند مستوى 1.160.15 نقطة، مسجلا تراجعا نسبته 0.78 في المئة بالمقارنة مع إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، أما أقل القطاعات انخفاضا فكان قطاع البنوك، إذ سجل مؤشره خسارة نسبتها 0.01 في المئة . منهيا تداولات الأسبوع عند مستوى 1.069.44 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 560.39 مليون سهم شكلت 44.72 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 386.37 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 30.83 في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 9.70 في المئة بعد أن وصل إلى 121.61 مليون سهم.

مساهمات «الوطني» لتنمية المجتمع الكويتي تجاوزت 150 مبادرة في 2013

■ المطر: البنك الوطني ملتزم بواجبه الاجتماعي والمساهمة بكل مامن شأنه دفع عجلة التنمية في المجتمع

دعم الكوادر الوطنية

مسابقة الوطني

منال المطر

■ مبادراته شملت التوظيف ودعم الكوادر الوطنية والتعليم والبرامج الصحية والرعاية الاجتماعية والنشاطات الرياضية والبيئية

تجاوز مجموع ماقدمه بنك الكويت الوطني من مبادرات اجتماعية خلال العام 2013 أكثر من 150 مبادرة ونشاط التزاما بنهجه الثابت في تنمية المجتمع وتكريسا لقيم التعاون والمشاركة تجاه مختلف الجهات الخيرية والاجتماعية.

وكثف البنك الوطني خلال 2013 جهوده في دعم كافة الفعاليات الاجتماعية ليضيف الى سجله الحافل في هذا المجال المزيد من المساهمات والانجازات محافظا بذلك على موقعه كأحد أكبر المساهمين في خدمة المجتمع الكويتي ومستمرا في نهجه وثقافته المتأصلة في المسؤولية الاجتماعية.

وقالت المدير التنفيذي لإدارة العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني منال المطر إن البنك الوطني أخذ على عاتقه تكريس ثقافة المسؤولية الاجتماعية كأحد أهم أولوياته الهادفة الى خدمة المجتمع، وقد واصل البنك الوطني في العام 2013 جهوده ومساهماته الإنسانية والاجتماعية، وأطلق العديد من البرامج المهمة التي شملت مجالات عدة أبرزها التعليم والصحة والتوظيف والتدريب ودعم الكوادر الوطنية وبرامج الرعاية والدعم الاجتماعي والمبادرات الرياضية والنشاطات البيئية.

وأضافت المطر أن البنك الوطني يفخر بكونه أحد أكبر الجهات في القطاع الخاص توظيفا للعمالة الوطنية. وفي هذا الإطار، وفر البنك خلال العام 2013 أكثر من 243 فرصة عمل للمواطنين الكويتيين من الجنسين. كما أطلق البنك الوطني المزيد من البرامج الهادفة إلى تطوير موظفيه حيث قدم أكثر من 1600 فرصة تدريبية من خلال أكثر من 90 برنامجا تدريبيا، تم اعدادها وفقا لمعايير منهجية وعلمية تتنوع بين التدريب والتطوير المتخصصة لإعداد القيادات الشابة.

أول مركز لزراعة النخاع للأطفال في الكويت

وأكدت المطر على انه بموازاة دوره المصرفي الريادي، يحرص البنك الوطني على التمسك بواجبه الاجتماعي والتمسك بقيمه التاريخية التي يعتز بها، واستكمالا لخطط التطوير المستمرة لمستشفى بنك الكويت الوطني للأطفال الذي افتتحه في العام 2000 كأول مستشفى متخصص في علاج الأطفال مرضى السرطان، انجز البنك تصميم بناء أول مركز طبي متطور يوفر زراعة النخاع للأطفال في الكويت والذي قد تبرع لبنائه العام الماضي بمبلغ 4 ملايين دينار. كما واصل البنك الوطني استضافة فريق طبي متخصص من مستشفى غريت أرموند ستريت في بريطانيا للتدريب وتطوير خدمات مستشفى بنك الكويت الوطني.

مبادرات سنوية

وأشارت المطر إلى أن العديد من مبادرات البنك الوطني تحولت الى تقليد سنوي التزم بإطلاقها على مدى عقود مضت، على غرار برنامجه الرمضاني « افعل الخير في شهر الخير» الذي يلتزم به منذ أكثر من عقدين من الزمن، وسباق المشي الذي دأب على اطلاقه منذ 19 عاما إلى جانب برنامجه البيئي الحافل بالنشاطات البيئية والذي بدأه قبل أكثر من ست سنوات ليكرس موقعه كأول بنك صديق للبيئة في الكويت وليكون سابقاً في هذا المجال على مستوى مؤسسات القطاع الخاص.

رعاية اجتماعية

كما تابع البنك الوطني خلال العام الماضي تنظيم الحملات والمبادرات الانسانية والخيرية الهادفة كجزء من مسؤوليته الاجتماعية وحرصه على التفاعل مع الشؤون الحيوية في المجتمع، حيث تابع البنك الوطني دعمه لبرامج الرعاية الاجتماعية والمؤسسات الانسانية والخيرية والنشاطات والفعاليات الطلابية بالإضافة الى المبادرات النوعية مثل سرطان الدي والتبرع بالدم والسكري وغيرها.

تقديراً لرعايته الفضية لفعاليات المؤتمر

«الاتحاد الوطني لطلبة الكويت» فرع الولايات المتحدة يكرم «التجاري»

جانب من تكريم التجاري

كرّم اتحاد طلبة الكويت – فرع الولايات المتحدة – البنك التجاري وذلك لمشاركته ورعايته للمؤتمر السنوي الثلاثون والذي أقامه الاتحاد مؤخرا في أمريكا. وبهذه المناسبة التقى رئيس مجلس الإدارة على الموسى كل من رئيس الهيئة الإدارية– خالد النفيسي وأمين الصندوق احمد قبازرد ، الذين قدموا درعا تذكاريا تقديرا لدور البنك على تواصله مع أنشطة الاتحاد.

وبهذه المناسبة أعرب على الموسى عن شكره لاتحاد الوطني علي دورهم الفعال بخدمة الطلبة وتذليل الصعوبات التي تواجههم خلال فترة دراستهم في الولايات المتحدة، وتشجيعهم للعمل بالقطاع الخاص.

كما تقدم خالد النفسي بشكره وامتنانه للبنك لتواصله مع الاتحاد على مدى السنوات الماضية، بالإضافة إلى الدور الفعال الذي يقوم به البنك التجاري في دعم مختلف الأنشطة الاجتماعية، متمنيا مزيدا من التقدم والازدهار لأسرة البنك، مضيفا أن «التجاري» يأتي في صدارة مؤسسات القطاع الخاص التي تمارس دورها الايجابي في دعم الأنشطة الاجتماعية كمؤسسات المجتمع المدني غير الهادفة للربح.

وللبنك التجاري جهود واضحة ومساعي شتى نحو استقطاب الشباب الكويتي الطموح للعمل بالقطاع المصرفي من خلال رعايته العديد من الأنشطة الطلابية التي يقوم ابناء الوطن بتنظيمها داخل الكويت وخارجها.